محضر اللقاء الحواري المسيحي الثالث

المنعقد في مقر الجمعية الأرثوذكسية / جبل اللويبدة

يوم السبت الموافق 2023/1/14 الساعة الخامسة مساءً

==========

_ الحضور :

1_ المهندس باسم فراج

2_ الارشمندريت د. بسام شحاتيت

3_ السيد زياد أبوجابر

4_ المهندس نضال قاقيش

5_ الدكتور الأب همام الخزوز

6_ السيد شوكت تادرس

7_ السيد امال فرح

8_ السيد غسان حدادين

9_ السيد فارس هلسة

10_ السيدة رجاء نفاع

11_ السيدة ليانا اليان

12_ السيدة هانيا قاقيش

13_ السيدة رنا دبابنه

14_ السيد عاطف قعوار

15_ المهندس مهند حدادين

16_ السيد رمزي نزهه

17_ الأستاذ نزار ديات

18_ السيد نزار قاقيش

19_ السيد فائق قموة

20_السيد سالم قموة

21_السيدة هيفاء قموة

22_ السيد ثابت الور

23_ السيد زياد العمش

24_ السيد هاني قاقيش

25_ السيدة عبير بيروتي

26_ السيدة ريم فركوح

27_ النائب عمر النبر

28_ الأستاذ على الور

29_ النائب مجدي اليعقوب

30_ السيدة لينا مشربش

31_ السيد سمير نزهه

32_ السيد ديفيد الريحاني

33_ السيدة رانية لطفي

34_ السيد كارم كرادشة

35_ الأستاذ لؤي حداد

36_ الأستاذ خلدون السلايطة

37_ السيدة زيلدا زيدان

38_ السيدة ناديا شنودة

39_ السيد فارس فاخوري

_ وقامت قناة رؤيا بتصوير اللقاء .

1_ رحب المهندس نضال قاقيش بالحضور وطلب من الإباء الإجلاء تلاوة الصلاة ، تفضل الأب الدكتور همام الخزوز بتلاوة الصلاة الربانية . وبعدها طلب من المهندس باسم فراج إلقاء كلمته كرئيس للجمعية الأرثوذكسية

2_ رحب المهندس باسم فراج بالحضور وهنئهم بالأعياد المجيدة وخالص تمنياته بسنة سعيدة للجميع وطلب من الحضور الوقوف دقيقه صمت على أرواح شهداء الوطن . وأضاف أهلا وسهلا بكم في مقر الجمعية التي احتضنت لقاءات سابقة لنفس الغاية واسمحوا لي بان أثمن دور جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم في مقابلته الأخيرة وتركيزه على تثبيت الوجود المسيحية وحماية المقدسات الإسلامية والمسيحية وهذا موقف مشرف لنا كمسيحيين وبدورنا كمجلس مركزي أرثوذكسي أصدرنا بيان بهذا الشأن . نحن ألان على مفترق طرق وحساس جداً وهو موضوع تثبيت الوجود المسيحي في المنطقة وهي مسؤولية وواجب على الجميع وهو هدف من أهداف الجمعية الأرثوذكسية ومع الأسف ما نشاهده اليوم هو تناقص إعداد المسيحيين في المنطقة والأردن .

3_ المهندس نضال قاقيش تطرق إلى الاجتماع السابق المنعقد بتاريخ 2022/11/22 وقدم للحضور شرحاً حول ما جرى خلال الاجتماع وحول الاتفاق مع الأستاذ نزار ديات لعقد لقاء مع اللجنة المشكلة من رؤساء الكنائس لانجاز قانون الأحوال الشخصية .

4_ الأب الدكتور همام الخزوز : شكر للجميع أنا كاهن لكنيسة اللاتين وقاضي لمحكمة الكنسية للاتين وتم انتدابنا من قبل اللجنة للتحدث حول القانون الأب بسام سوف يبدأ الحديث عن أهمية المسودة من ناحية لاهوتية وتاريخية والأستاذ نزار ديات سيتحدث عن القانون المدني والشرعي مع قانون الطوائف المسيحية وفى النهاية سأتحدث عن القانون وتطوراته .

5_ الارشمندريت الدكتور بسام شحاتيت : قدم الشكر لجميع من عمل على إصدار مسودة القانون وأضاف الكنيسة تسير وتتقدم بنعمه الروح القدس بجناحين العلمانيين والاكليروس وهذا القانون كان نتاج لقاءات العلمانيين والاكليروس وكان للعلمانيين الدور الكبير في إجراء التعديلات . الإرث المسيحي هو مطلب شعبي ورسمي له بعد لاهوتي قانوني اجتماعي اسري ومالي من خلال التواصل مع أبناء الرعية جميعهم يطالبون بتطبيق قانون الإرث المسيحي ، الكتاب المقدس يدعو للمساواة وما يهم المواطن الأردني المسيحي نقطتان المساواة في الميراث وان تحجب البنت الميراث عن الأعمام والأخوال مفهوم إن الرجل هو المعيل قد تغير اليوم ونرى العديد من الحالات إن المرأة هي المعيلة

للعائلة . مسودة القانون هو الانتقال من الكلام إلى الانجاز وعبر السنوات الماضية لم يكن هناك قانون للأحوال الشخصية للمسيحيين ولكن هناك مبادرات وبدأت هذه المبادرة من قبل السيدة لينا نقل وتم مخاطبه جميع رؤساء الكنائس ليتم تعيين مندوبين عنهم وتم تشكيل لجنة من جميع الكنائس شملت كهنه وعلمانيين وقضاة ومحامين وتم استعراض كافة القوانين الصادرة في البلاد العربية الشقيقة وتم كتابة مسودة قانون وتمت مناقشتها . كما تم تشكيل لجنة مصغرة من الأستاذ خلدون سلايطة والأستاذ فكتور كركر والأستاذ ناظم نعمه لتكملة صياغة مسودة القانون وبمشاركة الأستاذة اليانا والأستاذ نزار ديات ، وبعد صياغتها بشكل نهائي تم إرسالها لرؤساء الكنائس للموافقة عليها وقد وقع عليها صاحب السيادة المطران جوزيف جبارة منذ خمسة سنوات والمسودة موجودة عن رؤساء الكنائس منذ خمسة سنوات ، وبعد ذلك تم تشكيل لجنة ثانيه ضمت الأستاذ خلدون والأستاذ نزار والأستاذ لؤي حداد كان المنسق للجنة الجديد بالإضافة لوجودي معهم وعقد اللجنة الجديدة عدة اجتماعات ووضع التعديلات المطلوبة على المسودة الثانية وتمت التعديلات ونحن ننتظر ألان إن يتم التوافق النهائي على هذه المسودة وبعد ذلك رفعها لمجلس النواب ورئاسة الوزراء ليتم التصديق عليها من قبل جلالة الملك أشكركم على هذا اللقاء وأطالب شخصيا بان يتم إصدار هذا القانون ومحاولة تطبيقه وإذا كان هناك أي تعديلات في المستقبل تتم هذه التعديلات نحن بأمس الحاجة لإصدار هذا القانون وفى فلسطين الكنيسة اللوثريه أقرت قانون أحوال الشخصية يتضمن الميراث والتبني وتم المصادقة عليه من قبل الرئيس محمود عباس .

6_ الأستاذ نزار ديات : التعديلات التي تمت على الدستور الأردني عام 2014 فتحت الباب على ضرورة تعديل القوانين الكنيسة وخصوصا المادة 109 الفقرة الثانية أعطى المجال للطوائف المسيحية في الأردن بإجراء تعديلات على قوانينها الداخلية ، باكورة التعديلات الدستورية كان قانون مجالس الطوائف الدينية المسيحية واستطاعت اللجنة التي ساهمت بالتعديل إضافة الكير من الأمور المتعلقة بالمفهوم المسيحي كمواطن ومسؤولية الدولة اتجاه ، منها تشكيل محاكم الاستئناف وان يكون القاضي عربي ويتقن اللغة العربية وان تكون مقرات هذه المحاكم في عمان ، من هذا القانون كان هناك انطلاقه أخرى باتجاه نظام أصول موحد للمحاكمات وكذلك نظام رسوم موحد لجميع الطوائف وكما تطرق الأب بسام بان تاريخ المبادرة للإنصاف بدأت مبادرة الميراث ومن قبلها في عام 2014 من قبل لجنة التوجيه الوطني في محاولة لإيجاد قانون موحد للأحوال الشخصية للمسيحية من ضمنها قانون الإرث وتم التوافق عليها بنسبة 99% والعائق الوحيد لهذا القانون المادة 1086 وهذا

التعارض شامل على جميع الأردنيين ويطبق عليهم قانون الميراث الشرعي والمرجعية الدينية وسيتم لاحقا تجاوز هذه المادة مع ديوان التشريع للوصول إلى صورة مرضية للجميع ، والسير بالقانون بمراحله الدستورية يحتاج إلى وقت طويل ، بينما الدولة بكافة مؤسساتها جاهزة لقبول أي تعديل يتم التوافق عليه، ملامح القانون مساواة كاملة الأسرة هي التي ترث بمعنى الزوج والزوجة والأولاد بغض النظر عن الأولاد ذكر أو أنثى وحتى الأب وألام لن يرثوا ورأس العائلة يسعى لاستقرار عائلته وهذه الحالة ليست منقولة عن أي قانون، والإرث يقف عند الدرجة الرابعة وبعد ذلك يؤول كل شيء للكنيسة وتم التركيز على الأسرة ومفهوم المساواة وحتى نضمن الرأي الأخر أو المخالف تم فتح باب الايصاء للورثة بعكس الشريعة الإسلامية التي تقول لا وصيه لوارث . بحيث يستطيع الشخص خلال حياته إن يوصي لأحد أبناء أو ورثته بالطبع هناك شروط على الوصية ، المؤشرات ايجابية باتجاه القانون ولكنه لا يخلو من معارضة أصحاب الحقوق المكتسبة ، وفى الحالتين الإسلامية والمسيحية يعطي الحق في إدارة شؤونه ، وفى العهد العثماني كان هناك ما يسمى الخط الهمايوني وهو منع السلطان السلطة لرئيس الطائفة ليحكم بين إفراد طائفته في كافة مسائل الحياة ، المشروع يخص أبناء الطوائف كافة ونتمنى الدعم وهو حصيلته جهد وخبرات قضاه وكهنه ومحامين وناشطين والتوفيق من الله .

7_ الأب الدكتور همام الخزوز : أنا كقاضي في المحكمة الكنيسة تتم مراجعتنا من أشخاص يطلبون حصر ارث ونحن كقضاة نعاني من هذه الصعوبات في إقرار هكذا أمور وبحكم الدستور والقوانين أعطوا المجلس للمحاكم الكنيسة لممارسة هذه الدور الذي نمارسه بكل محبه وبقدر المستطاع من العدل ، ورثنا القوانين من العهد العثماني وكان هناك تقسمين الشرعي وتقسيم انتقالي وفى بعض الحالات كان هناك مساواة بين الرجل والمرأة وكان هناك تنوع بالقانون . عام 1976 القانون تغيير وأصبح كل شيء تقسيم شرعي باستثناء الأراضي الميرية وفى عام 1991 أصبح كل شيء تقسيم شرعي والتقسيم الشرعي بعكس التقسيم الانتقالي انضمت إلى اللجنة منذ سنتين بشكر اللجنة على الاستقبال والتعاون وأؤكد على إن كل الكنائس والطوائف داعمة لهذه القانون ولا احد يرغب بتأخيره ولكن هناك بعض الأمور التي تحتاج إلى دراسة أعمق وجزء كثيرة متفق عليها، وبعد إن يتم الاتفاق عليها بشكل نهائي سيقوم رؤساء الكنائس الرسمية بإقراره وإعطاء البركة وسيصار بالسير بالإجراءات القانونية والدستورية .

8_ المهندس باسم فراج : لدى سؤالين للتوضيح هل يستطيع احد أعطائنا الإطار الزمني لإقراره وأين يمكننا الحصول على مسودة هذا القانون للاطلاع عليها .

9_ المهندس نضال قاقيش شكرا لاعضاء اللجنة على هذا التوضيح ونبدأ بفتح النقاش وأتوجه بسؤال للأستاذ نزار ديات عن مفهوم المساواة . هل مفهوم المساواة شمل الزوجة ؟ أجاب الأستاذ نزار الإرث يقسم على عدد الأشخاص بغض النظر ذكر أو أنثى .

10_ الأستاذ لؤي حداد : تعقيباً على حديث الأب بسام قبل هذه اللجنة كانت هناك لجنة شكلت عام 2013 وكان أعضاؤها الأساتذة أديب حواتمة ، يعقوب الفار، ونزار ديات وعقدت اللجنة العديد من الاجتماعات في مقر الجمعية الأرثوذكسية لغايات تعديل الدستور حتى نستطيع إن نطبق قوانيننا الخاصة بالميراث ، وفى مجلس النواب لم ينجح تعديل الدستور وخاصاً بموضوع الإرث وتوقف المشروع . تم تشكيل لجنة من قبل غبطة البطريرك ثيوفيلوس لتعديل القانون البيزنطي وأعضاء اللجنة الأساتذة أديب حواتمه ،يعقوب الفار ، ونزار ديات ، والقاضية كريستين فضول ولؤي حداد وتم العمل على تحديث القانون البيزنطي ومن ضمنه قانون الميراث وبحسب القانون البيزنطي الإرث يوزع بالتساوي ، ومن هنا انطلقت فكرة إن يكون القانون لجميع الطوائف وبدأ العمل بعد ذلك حتى خرجنا بمسودة القانون الحالي .

11_ السيد زياد أبوجابر : لدي سؤال جوهري وأساسي المجلس الكنسي أو ما يسمى بمجلس رؤساء الكنائس هو مجلس غير شرعي بالأساس ولا يوجد له صفة رسمية ، وهو عبارة عن تجمع رؤساء الكنائس وأصبحت لديهم السلطة ، وأنا كمسيحي كيف لي إن أثق بمجلس يفتي بمواضيع المسيحية كالإرث وغيره .

_ الأب الدكتور همام الخزوز : لدينا في الأردن 11 كنيسة معترف بها في الأردن رسمياً وكل رئيس طائفة معترف به ويمثل طائفته والمجلس الموجود هو مجلس تنسيقي .

_ السيد زياد أبوجابر : ولكنه لا يوجد له الصفة القانونية أو الرسمية ؟ كيف لمجلس لا يحمل الصفة الشرعية بفرض قانون مسيحي على الدولة ومجلس النواب .

_الأب الدكتور همام الخزوز : كما ذكرت لك كل رئيس طائفة ممثل لطائفته وهو مسؤول عن اتخاذ القرارات ، ومجلس رؤساء الكنائس هي تسمية تجمع كل الكنائس الرسمية المعترف بها من قبل الدولة وكان متواجد في السابق وله نظام داخلي وتم تغيره ومجلس رؤساء الكنائس هو مجلس تنسيقي .

_ الأب بسام شحاتيت : عند تشكيل مجلس رؤساء الكنائس بناءاً على طلب الدولة لحاجتهم لحلقة وصل بين الدولة والكنائس ولا يوجد قانون صادر عن مجلس النواب لعمل المجلس وكل رئيس طائفة يمثل طائفته وعندما يجتمع رؤساء الكنائس فهم يمثلون طوائفهم .

_ الأستاذ نزار ديات : مرجعيه اللجنة ليس رؤساء مجلس الكنائس ، كل طائفة نسبت مندوب عنها كممثل لهذه الطائفة للمشاركة في لجنة إعداد قانون الأحوال الشخصية للمسيحيين وهو مفوض من قبل رئيس الطائفة .

12_ السيد شوكت تادرس : سؤالي للجنة هل هناك وقت محدد للانتهاء من مسودة القانون وبحسب ما نسمعه من الجميع لقد أطلتم ؟ وفى حال تزوج احد الأبناء من دين أخر هل يرث من والده أم لا؟

_ الأستاذ نزار ديات : اختلاف الدين مانع من موانع الإرث .

13_ السيد فارس فاخوري : حسب ما سمعنا اللجنة تعمل تحت مظلة الكنائس ونتمنى منكم كلجنة إن يتم توزيع مسودة القانون حتى نستطيع إن نفهم عما تتحدثون . ما هو السند الدستوري التي اعتمدت عليه اللجنة في إجراء تعديل على القوانين المسيحية ؟

14_ الأستاذ رمزي نزهه : كل الشكر للقائمين على أقامه هذه الجلسات ونتمنى إن تستمر نظراً لأهميتها ، تعقيبا على حديث الأستاذ نزار عندما تحدث عن مصطلح الحقوق المكتسبة وفعليا هي ليست حقوق مكتسبة ونحن عمل على تطوير التشريعات لتحقيق العدالة والمساواة ونحن نعيش في حياة ديمقراطية ونحن من اجل تحديث التشريعات . سؤالي ما المقصود بالتوقف عند الدرجة الرابعة عند التوريث وما هي الآلية التشريعية ؟ .

15_ السيد كارم كرادشة : أنا أب لثلاث بنات ولدي اهتمام بموضوع الإرث وليس من العدالة إن تذهب زوجتي أو أحدى بناتي لاستعطاف احد للتنازل عن الإرث ، وحسب ما نسمعه إن هناك معارضه من قبل بعض العشائر المسيحية وهم ضد قانون توريث الابنة ، وما هو سبب تأخير إصدار القانون من هم العشائر التي تعارض إصدار هذا القانون ؟ .

16_ السيد عاطف قعوار : ما نتحدث به اليوم هو حديث مكرر وطالت المدة ونحن نتحدث به والموضوع التي ذكرها القانون واضحة وموقفنا منها واضح وان كان هناك بعض المعارضة وبرأي لقد اطلنا في الحديث عن هذا القانون ومرجعيتنا هي سبب التأخير ومجلس الكنائس ليس له صفة شرعيه تمثيلية رسمية ، وهو مجلس تنسيقي وليس صاحب القرار . ومن هو صاحب القرار ، صاحب القرار هم أبناء الطوائف المسيحية . ومسألة توحيد الأعياد لم يقرها مجلس الكنائس بل أبناء

الطوائف المسيحية ، بالأصل إن يفرض أبناء الطوائف على الكنائس ما نريده وعلى الكنيسة إن تمتثل لأبنائها ، وتشريع أي قانون يجب إن يخرج من أبناء الطائفة . علينا الاستعجال في إقرار القانون وان لا نعتمد على مجلس الكنائس . يجب اتخاذ قرارات ملزمة لمجلس الكنائس من خلال عقد هكذا جلسات ، والشعب مصدر السلطات

17_ السيد زياد العمش : الطائفة الأرثوذكسية يحكمها قانون وطني والمادة الرابعة تنص على إن البطريرك هو من يمثل أبناء الرعية الأرثوذكسية ، ونحن كرعيه لا نمثل بل البطريرك من يمثلها .

18_ السيدة عبير بيروتي : نحن كمسيحيين نتبع القوانين الكنيسة كالزواج وغيره لماذا لا نطبق قوانين الإرث ؟ كم عدد النواب الذي يحتاجه القانون لإقراره ؟ .

19_ الأستاذة عبير عماري : بالنسبة لمجلس النواب تم عرض قانون رفع سن الزواج لعمر 17 عام وتم رفضه وهنا كان المعاناة فما بالكم بقانون المساواة بين الرجل والأنثى كمسيحيين واقترح فكرة إن تكون المسودة كنظام وليس قانون نظراً للعوائق .

20_ الأب بسام شحاتيت : الذي يمنع تقديمه كنظام هي المادة 1086 التي تنص على إن الإرث يخضع للشريعة الإسلامية .ونتأمل إن يسير القانون بالطرق الدستورية دون عوائق .والإطار الزمني لإقرار القانون ليس محدداً بوقت معين، وأنا شخصيا مع نشر القانوني لزيادة التوعية ، وبسب معلوماتي لا يوجد عشائر معارض للقانون والجميع يطالب بإقرار القانون .

21_ الأب الدكتور همام الخزوز : الدستور الأردني قسم المحاكم إلى ثلاث أنواع محاكم نظامية ودينية وخاصة والمحاكم الدينية هي مسؤلة عن كل ما يخص الأحوال الشخصية للمسيحي والمسلم . القوانين المسيحية الداخلية مطبقه بالكامل ولكن قانون الإرث ليس مفعل بحسب المادة 1086 .نحن نعمل على تحسين النظام وتطبيقه ونعمل على إقرار قانون مسيحي يطبق على الجميع .

22_ المهندس نضال قاقيش : هذا اللقاء لدعم عمل اللجنة وما هو المطلوب منا كأبناء رعيه لدعم وإقرار مسودة القانون .

23_ النائب عمر النبر : موضوع التبني هل هو مطروح من ضمن مسودة القانون ؟ الجميع يطالب باتخاذ قرار لإقرار القانون من قبل رؤساء الكنائس . يجب العمل على توعيه أبناء الرعية بمسودة القانون من خلال الكنائس والمدارس ، والذهاب إلى مجلس النواب دون توعيه سيكون مصير إقرار القانون الفشل

24_ السيد ثابت الور : جهود اللجنة مقدره وعامل الوقت مهم جداً يجب إن نعمل على أصلاح بيتنا الداخلي والمشروع المقترح هو جزء من المنظومة كامل ويجب إقرار مسودة القانون وبشكل مستعجل لتفادي ما تعانيه محاكمنا الكنسية واقتراح إن نبدأ بتطبيق الأنظمة الخاصة بالمسيحيين من ثم نعمل على إقرار قانون موحد للمسيحيين.

25_ السيد زياد العمش : سؤالي للأستاذ لؤي حداد ذكرت انه تم التعديل على القانون البيزنطي وهو نفسه قانون العائلة البيزنطية وانتم كمحامين أطلقتم عليه قانون عفن.

26_ النائب مجدي اليعقوب : حديث اليوم عبارة عن تنظير ومجلس الكنائس سواء كان شرعي أو غير الدولة تعترف بوجوده وهو مرجعيه المسيحيين هذا واقع ، كل الشكر للجنة على جهودهم في إقرار مسودة القانون ونريد إجراءات عملية وفى النهاية العودة إلى مجلس النواب الذي لن يوافق أطلاقاً على كل التعديلات التي ذكرت لدينا انقسام داخلي حتى بين أعضاء مجلس النواب المسيحيين مع كامل الاحترام العشائر المسيحية غير متفقة على بنود القانون، نحن نتبع الشريعة الإسلامية ما لم ينص الإنجيل عكس ذلك ، طرح تطبيق نظام أفضل من إقرار مسودة قانون الأحوال الشخصية .

27_ السيدة زيلدا زيدان : منذ عام 2016 ونحن ننتظر إقرار القانون وهي مشكلة وطنية أردنية بحته وأنا كأم لثلاث بنات نعاني من موضوع الإرث نحن بحاجة إلى قانون يطبق لحل مثل هذه الإشكالات وأؤكد على ضرورة وضع أطار زمني لإقرار القانون .

28_ السيدة رجا نفاع : من الأهمية إن يكون لدينا مجتمع مسيحي موازي للكنائس والمبادرة التي بدأ بها المهندس نضال قاقيش رائعة ونحن كرعيه يجب إن يكون لنا منبر وان نكون اقرب لحل مشاكلنا الإطار الزمني مهم وهناك ضرر كبير يقع على الأبناء المسيحيين .

29_ السيدة هانيا قاقيش / رئيسة جمعيه الشابات المسيحية / عمان : سؤالي لماذا ربط تغيير قانون البيزنطي بقانون الميراث ، الطائفة الأرثوذكسية هي الأكبر في الأردن والقانون البيزنطي قانون ظالم ولماذا تم الربط بين القانون البيزنطي وتطبيق الميراث وتم تعديل القانون البيزنطي ولم يقر . اللاتين والكاثوليك يطبقوا القانون الكاثوليكي المعتمد من القاتيكان بينما الأرثوذكس باقين على القانون البيزنطي القديم والذي كان المطلب منذ البداية تحديثه وبالسرعة الممكنة.

_ الأستاذ لؤي حداد : تم مباشرة العمل كلجنة لتعديل القانون البيزنطي ومن ضمن القانون بند الميراث ولم يصدر لان هذا شأن داخلي بالبطريركية الأرثوذكسية وهذا من صلاحيات المجمع المقدس .

30_ القاضي فارس هلسة / رئيس هيئة الاستئناف للروم الأرثوذكس : لن أكون متشائم ومن وجه نظري عند إصدار القانون سيكون هناك تعب من خلال إصدار القانون وقبل شهور كان هناك ندوة حول حرمان المرأة من حقوقها وكنت احد المشاركين وتم توجيه سؤال من قبل أخت مسلمة لشيخ حول قضية مشاركة أبناء العم بورثة والدها وقالت له هل هذا عدل ، قضية التبني بالديانة المسيحية مسموح بالديانة الإسلامية هناك احتضان ويجب إن يكون المحتضن مسلم وهذا ظلم للمسيحيين ويجب إن يكون الجميع بد واحدة دون تقسيمات دينيه .

31_ المهندس مهند حدادين : من خلال حضور خمس اجتماع اللجنة عملت مجهود كبير ويشكروا عليه والجميع يرهنوا على مجلس النواب ولنفترض بان تم فض مجلس النواب ولنفترض بعودة نواب متزمتين فلن يكون إقرار للقانون . ومنذ الاجتماع الأول وأنا أطالب بتشكيل مجلس مدني منتخب يمثل الطوائف المسيحية مع الاحترام لمجلس الكنائس وعلى هذا المجلس اخذ الشرعية الحكومية ويكون ممثلا للمسيحيين بكل الأمور العالقة .

32_ الأستاذ خلدون السلايطة : أود الإجابة على ما طرح خلال المداخلات وكنت أتمنى إن تحدث بصلب المسودة وبنودها (وتم الاعتراض لعدم وجود المسودة بين الحضور) وكان هدف اللجنة إن تخرج هذه المسودة بعادلة ومساواة وكنا ندر كل حالة على حدا ونفترض جميع الظروف حتى نمكن من تحقيق العدالة ، ونحن كلجنة تعبنا كثيراً لإقرار مسودة قانون عادلة .

33_ الأستاذ رمزي نزهه : اجتماع اليوم كما تفضل المهندس نضال قاقيش ما هو المطلوب منا لدعم اللجنة وما هي المقترحات التي تفيد عمل اللجنة نحن داعمين ومكملين لدور اللجنة ولسنا مختلفين معهم لما توصلوا أليه ونطالبهم بشرح التحديات التي تواجههم حتى نتمكن من المساعدة .

34_ الأستاذة اليانا اليان : تم الحديث عن الإطار الزمني وهذا موضوع مهم جداً ولكم الحق بالمطالبة بالإسراع وتساءلتم عن التحديات نحن اليوم بحاجة لاتفاق مسيحي مسيحي وهذا ما نحتاجه ونحن كلجنة أنجزنا المهمة بتقديم الدارسة الأولى لمشروع القانون ولكم الحق بالمطالبة بالاطلاع على المسودة الأولى ولكننا كلجنة لدينا مرجعيات يجب اخذ مباركة رؤساء الكنائس لتعميمها ، ونحن بحاجة لدعم من المجتمع المحلي .

35_ السيد عاطف قعوار : المادة 2 من الدستور تنص إن دين الدولة هو الإسلام وهذا مخالف فالدولة لا دين لها من المفترض إن تكون رئيس الدولة مسلم والمادة 6 تنص الأردنيين أمام القانون سواء .. الخ الجنس لم يذكر بمعنى غير متساوين بالجنس وحقوق الذكر تختلف عن حقوق الأنثى وهي عقبات دستورية التي ستواجه أي مساواة بالإرث .

36_ السيدة هيفاء قموة : في حال تم فتح حساب بنكي باسم طفل . وتوفي الذي فتح الحساب هل يرث باقي الإفراد أم الطفل فقط ؟

_ الأب همام الخزوز : من خلال خبرتنا بالمحكمة الكنسية طريقه فتح الحسابات بالبنوك تختلف وإذا تم فتح حساب لمنفعة شخص فهو تركه أما باسم الطفل نفسه وتحت إشراف وصي يبقى للطفل . نحن كلجنة كنا نتأمل إن نسمع أفكار جديدة ونحن نشجع عقد مثل هذه اللقاءات والجميع يطالب بإطار زمني نتمنى إن يقر بأسرع وقت .

37_ المهندس باسم فراج : الأخوة والأخوات وصلنا إلى نهاية اللقاء ونشكر لكم حضوركم وخلاصة الأمر هناك توافق واضح على كل النقاط الجوهرية وهناك وضوح كامل وباعتقادي يجب إن نضع إطار زمني واضح للعمل وإقرار مسودة القانون وان نضع تاريخ محدد على سبيل المثال بشهر حزيران 2023 لإقرار القانون والجميع متفق عليه

_ مداخلة الأستاذ نزار ديات : نوعد الجميع بانه خلال شهر من ألان سيكون القانون أمام رؤساء مجلس الكنائس .

_ المهندس باسم فراج : نشكر الأستاذ نزار ونطالب بالحصول على نسخة من مسودة القانون ونتأمل بوضع تاريخ محدد لاطلاعنا على المسودة . وتم الاتفاق على إن تكون المسودة موزعه خلال شهر شباط 2023 ، الضغط الشعبي مهم لدعم عمل اللجنة ويجب إن نعمل كجسم واحد واستخدم الأستاذ نزار مصطلح الصدمة الايجابية يحب الحدث عنها، وكان من المفترض إن يكون هناك شرح مفصل عن مشروع القانون ومن هنا نطالب بالاطلاع على المسودة حتى نعرف ما هي التفاصيل .

- **ملاحظة،، قدم أعضاء اللجنة شرحا عن القانون ولم يتم اطلاع المجتمعين على نصوص القانون**